وكندا وايطاليا واليابان . وكان المقصود من هذه القمة ان تبحث الأوضاع الاقتصادية ، للعالم الراسمالي ككل . ولكن ازمة الطاقة استغرقت كل اعماله . على أن اشتراك الدول السبع في الاهتمام بمشكلة الطاقة لم يحجب الخلافات الكبيرة بينها حول كيفية مواجهتها . وقد حمل الرئيس كارتر الى قمة طوكيو خطة ترمي إلى تحديد واردات النفط في العامين الحالي والقادم ، بينما ابدى زعماء دول أوروبا الغربية رغبة في أن تشمل عملية تحديد الواردات النفطية السنوات من ١٩٨٠ الى ١٩٨٥ ، وهو ما كانت الدول الأوروبية قد اتفقت عليه في مؤتمر قمة السوق الاوروبية المشتركة الذي سبق قمة طوكيو بأيام . في الوقت نفسه عارض اليابانيون تحديد واردات النفط على اساس أن اليابان تستورد معظم حاجاتها من الطاقة ولأن الحكومة اليابانية تتوقع أن تزيد نسبة النمو الاقتصادي فيها عن النسب في الدول الأخرى المشتركة في قمة طوكيو .

وقد انتهت قمة طوكيو الى قرارات اعتبرت بمثابة انتصار لوجهة النظر الأوروبية حيث وافق المشتركون على مبدأ الحد من الواردات النفطية خلال السنوات الخمس القادمة ، مع قبول مبدأ آخر هو وضع مقاييس مختلفة لكل دولة على حدة ، والعمل على تطوير مصادر بديلة للطاقة .

على أن النتيجة الأبرز التي بدت من قمة طوكيو هي عمق الهزة التي تواجها زعامة الولايات المتحدة للعالم الغربي ، ومدى اهتمام أوروبا الغربية بانتهاج سياسة استقلالية ، بل ومتكتلة ، في مواجهة ــ الولايات المتحدة. فنجد الرئيس الفرنسي فاليري جيسكار ديستان يصرح (٦/٣٠) لدى عودته الى باريس بانه مرتاح لأن « أوروبا سلكت مسلكا أوروبيا » في قمة طوكيو . وقال « عادة ما يتخذ الأوروبيون مواقف متناقضة للغاية .. ولكنهم في هذه المرة انتهجوا موقفا مشرتكا جعل أوروبا ممثلة في المناقشات وجعلها تعكس موقفا متلاحما من أول المؤتمر الى آخره » . واوضح ديسان أن قمة طوكيو انتهت الى ضرورة رسم مستقبل العلاقات بين الدول الصناعية والدول المنتجة للنفط عن طريق سياسة يتم التشاور بشأنها بين هاتين المجموعتين .

ومن المؤكد أن ظل اجتماعات وزراء منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبيك) الذي سبق قمة طوكيو بيوم واحد كان جاثما على نشاطات زعماء الدول الصناعية الغربية في عاصمة اليابان . ففي اليوم الذي بدأت فيه اجتماعات قمة طوكيو (٦/٢٨) انتهت اجتماعات وزراء النفط في « الأوبيك » في جنيف الى قرارات بشأن زيادة اسعار اعتبرت ــ بدورها ــ اكبر زيادة منذ تلك التي فرضت في أعقاب حرب ١٩٧٣ في الشرق الأوسط . فقد اتفقت دول « الأوبيك » على رفع السعر الاساسي لبرميل النفط الى ١٨ دولارا والسماح للدول الأعضاء باضافة علاوة مقدارها دولار أن للبرميل الواحد ، وتحديد سعر اقصى للبرميل هو ٢٣,٥٠ دولارا بعد اضافة العلاوات العادية . ويبدأ العمل بهذا القرار اعتبارا من اول تموز (يوليو) .

في الوقت نفسه اكد البيان الختامي للأوبيك « أن المؤتمر اعرب عن قلقه من المشكلات التي تواجهها الدول النامية على ضوء استمرار التقدم قبول الدول الصناعية تحمل مسؤوليتاتها تجاه مشاكل العالم الثالث . وقد اثبتت دول « أوبيك » في الماضي تضامنها القوي مع دول العالم الثالث ، وساهمت بعدة نواح في التخفيف من المشكلات التي تواجهها الدول النامية الأخرى . وتتصرف دول « أوبيك » مرة أخرى وفقا لتضامنها الذي لا يتغير مع دول العالم الثالث الأخرى عن طريق رفع حجم المساعدات المقدمة للدول النامية . وتمت الموافقة على التوصية لحكومات الدول الأعضاء في « أوبيك » لاقرار رفع حجم مصادر الصندوق الخاص المالية باضافة مبلغ ٨٠٠ مليون دولا الى هذه المصادر وقد نظر مؤتمر « اوبيك » بنفس المنظار الى اقتراح آخر باقامة صندوق مشترك بين الدول الصناعية والدول الأعضاء في « اوبيك » للتعويض على الدول النامية عن التضخم المستورد من ناحية ، وعن اية زيادة في اسعار النفط الخام من ناخية أخرى » .

ومن الواضح ان قرار مؤتمر « أوبيك » فيما يتعلق برفع الأسعار كان بمثابة حل وسط بين موقف السعودية وموقف باقي الدول الأعضاء حيث كانت السعودية تصر على عدم زيادة سعر برميل النفط بأي حال عن ١٨ دولارا . ولكنه على اي حال ــ حل وسط يميل نحو رأي الدول الأخرى بعيدا بعض الشيء عن رأي السعودية ، خاصة وأن معظم دول « أوبيك » سارعت الى الاعلان فور انتهاء المؤتمر عن تحديد سعر نفطها الحد الاقصى الذي اقره المؤتمر بينما أبدى وزير الطاقة السعودي احمد زكي اليماني عدم ارتياح الى القرارات التي انتهت اليها « أوبيك » .